

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي تختتم أعمال دورتها العادية الحادية عشرة المنعقدة في جدة من 7 إلى 11 مايو 2011

جدة في 11 مايو 2017:

عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية الحادية عشرة في جدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 7 إلى 11 مايو 2017 وحضر أعمالها، بالإضافة إلى أعضائها، معالي الدكتور زوهنتو أرسلان، رئيس المحكمة الدستورية في الجمهورية التركية، وممثلون عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي وخبراء دوليون ذوو صلة بمجال حقوق الإنسان من فريق عمل الأمم المتحدة التنفيذي المعني بمكافحة الإرهاب، والمركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان، بالإضافة كذلك إلى ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة والدول ذات صفة المراقب ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان والذين شاركوا مشاركة نشطة في المداولات المفتوحة لهذه الدورة.

وانعقدت المناقشة المواضيعية الاعتيادية للدورة يوم 9 مايو 2017 حول موضوع: " حماية حقوق الإنسان في سياق محاربة الإرهاب ". كما اعتمدت الهيئة وثيقة ختامية حول الموضوع وصدرت بشكل منفصل.

وأعلن رئيس الهيئة، سعادة السيد محمد كاغوا، في معرض كلمته الافتتاحية عن شروع سكرتارية الهيئة في مزاولة أعمالها من مقرها الجديد، معربا عن الامتنان للمملكة العربية السعودية ولكافة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لما تقدمه من دعم دؤوب لعمل الهيئة ونشاطاتها ولسكرتاريتها. كما أعرب عن الشكر للأمين العام للمنظمة ولأسلافه المقتردين الذين أسهم التزامهم الدؤوب بقضية حقوق الإنسان ودعمهم الثابت للهيئة إسهاما كبيرا في تحقيق هذه النقلة النوعية والسلسلة.

وأوضح رئيس الهيئة في معرض إشارته إلى المناقشة المواضيعية أن " الحرب على الإرهاب "، التي انطلقت عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، قد ركزت على استخدام الوسائل الأمنية والعسكرية وحدها. وقد أبان استعراض هذه التدابير في مكافحة الإرهاب عن وجود عيوب ومواطن ضعف من حيث فعاليتها. وشدد على ضرورة اعتبار حماية حقوق الإنسان في سياق التصدي للإرهاب بمثابة التزام من الدول وشرطا أوليا لكل استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. وتحقيقا لهذه الغاية، أكد مجددا الأغراض والمبادئ الواردة في الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وكذا الموقف الثابت والمبدئي لمنظمة التعاون الإسلامي الراض

للإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته وكائنا من كان مرتكبه وحيثما تم ارتكابه، مشددا على ضرورة وضع استراتيجيات شاملة ومتوافقة مع مبادئ حقوق الإنسان، وذلك بغرض معالجة الأسباب الحقيقية للإرهاب والظروف المواتية التي تفضي إليه.

وأوضح الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، في معرض رسالته إلى الدورة والتي تلاها ممثله، أن الإرهاب لا يشكل فقط تهديدا خطيرا لتمتع الناس بحقهم في الحياة والحرية، بل وخطرا دائما على وجود الحضارة الإنسانية والتقدم والرفاه والاستقرار العالمي. وفي الوقت الذي يتم فيه إعداد الاستراتيجيات الوطنية والعالمية لمكافحة الإرهاب، تتحمل الدول مسؤولية ضمان السلم والأمن في تشريعاتها القانونية. إلا أنها تعتبر في الوقت ذاته ملزمة بضرورة ملاءمة استراتيجياتها الخاصة بمكافحة الإرهاب مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية وقانون اللاجئين والقانون الإنساني. كما شدد على ضرورة التحلي بالشفافية وتقاسم المعلومات ومشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكيفية ناجعة في ضمان حقوق الإنسان. وحث المجتمع المدني على الاتفاق على التعريف العالمي لمفهوم الفعل الإرهابي ضمن نطاق القانون الجنائي الوطني، وذلك بغرض الحماية من التطبيقات التعسفية أو التمييزية للقوانين.

وعقد أعضاء الهيئة والمتناظرون وممثلو الدول الأعضاء مناقشات مستفيضة ومثمرة تم خلالها التأكيد على الأخطار والانتهاكات التي تطل حقوق الإنسان الأساسية في السياسات والممارسات المرتبطة بمكافحة الإرهاب، وأعربوا عن رفضهم للربط بين أي جنسية أو دين، مشددين على ضرورة معالجة الظروف التي توجب الإرهاب، وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان والتسامح والتعددية الثقافية ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية السلبية. وتخللت المناقشة ملاحظات سديدة حول سياق المبادرات الدولية والإقليمية والإسلامية الحالية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتم استعراض أفضل الممارسات السائدة وتحديد الفجوات التي تشوب المبادرات والآليات الحالية لاقتراح السبل التي يتوجب سلوكها. وتتضمن الوثيقة الختامية ملخصا للنقاط والتوصيات الرئيسية التي تم طرحها خلال الاجتماع.

وناقشت الهيئة خلال هذه الدورة على مدى خمسة أيام وعلى نحو مستفيض جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها وتتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذا المهام المحددة التي أوكلها إليها مجلس وزراء الخارجية من قبيل قضايا الإسلاموفوبيا والتحريض على الكراهية والآلية الدائمة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، ووضع الحقوق الإنسانية للجماعات المسلمة

في ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى. واستمعت الهيئة كذلك لإحاطات ومساهمات من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وخبراء حول هذه المواضيع والتي شكلت عناصر أساسية في صياغة قرارات وتوصيات سديدة وشاملة حول هذه المواضيع.

واستنادا إلى المهمة التي أوكلها إليها مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية والأربعين، أنجزت الهيئة خلال دورتها الحالية مهمة كبيرة وتتمثل في اعتمادها المشروع المنقح لإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام والمعنون " إعلان منظمة التعاون الإسلامي حول حقوق الإنسان ". وتنفيذا للمهمة الموكلة إليها، استعرضت الهيئة إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام في مقابل الصكوك العالمية والإقليمية الحالية لحقوق الإنسان واعتمدت وفقا لذلك مشروعا منقحا سيتم رفعه إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في يوليو 2017. وطلب قرار الهيئة ذو الصلة المقدم إلى مجلس وزراء الخارجية من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي القيام في المقام الأول بتشكيل فريق عمل حكومي لمناقشة واستكمال مشروع الإعلان المنقح وتقديم تقريره الختامي إلى الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

كما شارك في أعمال الدورة معالي الدكتور رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين، الذي أطلع الهيئة على آخر تطورات الوضع في فلسطين وخاصة ما يتعلق منه بالإضراب عن الطعام الذي يخوضه الأسرى الفلسطينيين. وأفاد أن حوالي 1500 من الأسرى الفلسطينيين يخوضون إضرابا عن الطعام داخل السجون الإسرائيلية بسبب سوء المعاملة واحتجاجا على حرمانهم من حقوقهم الأساسية كالزيارات الأسرية والرعاية الطبية والمطالبة بوضع حد للسجن الانفرادي التعسفي والاعتقال الإداري. كما حثت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف " التعليق الممنهج " للزيارات العائلية للمضربين عن الطعام. وشدد الدكتور المالكي على الصبغة الاستعجالية التي تكتسيها الأزمة الحالية، حاثا في الوقت ذاته الهيئة على بلورة أفكار مبتكرة من أجل دعم ومساندة الأسرى الفلسطينيين.

ونددت الهيئة بالتدهور الذي تشهده أوضاع حقوق الإنسان وبعمليات القتل خارج نطاق القانون في فلسطين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي وبإقامة وتوسيع المستوطنات غير الشرعية، معربة في الوقت ذاته عن بالغ قلقها إزاء محنة الأسرى الفلسطينيين. كما تقرر أن يقوم وفد من الهيئة بزيارة إل قطاع غزة الذي لا يزال يعاني من إحدى أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان. وتم كذلك إصدار بيان صحفي تفصيلي منفصل حول الموضوع.

وأطلقت " الآلية الدائمة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي " الهيئة على الزيارة الناجحة لتقصي الحقائق التي قام بها وفد الهيئة إلى باكستان وولاية آزاد جامو وكشمير خلال الفترة من 27 إلى 29 مارس 2017. وأشادت الهيئة بعملية الولوج السلسة والمنفتحة والشفافة التي أتاحتها باكستان وولاية آزاد جامو وكشمير للقيام بالمهمة الموكلة إليه بكل موضوعية وحيادية. كما قدم الوفد الزائر نتائج وتوصيات زيارته في شكل تقرير أقرته الهيئة والذي سيرفع إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية لبحثه وتدارسه ومن ثم تعميمه على نطاق واسع على كافة الدول الأعضاء والكيانات العالمية لحقوق الإنسان. كما أعربت الهيئة عن أسفها لاستمرار الحكومة الهندية في رفضها السماح لبعثة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان القيام بزيارة لتقصي الحقائق إلى كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، لكنها قررت مواصلة سعيها لدى الحكومة الهندية للسماح القيام بزيارة لتقصي الحقائق إلى هذا الإقليم، وذلك بغرض إجراء تقييم مستقل وموضوعي للانتهاكات السائدة لحقوق الإنسان التي تناولتها على نطاق واسع تقارير هيئات دولية ووطنية لحقوق الإنسان ووسائل إعلام مستقلة.

وسجلت الهيئة ببالغ القلق خلال مداواتها حول وضعية أقلية الروهينغيا أن القيادة الجديدة في ميانمار، وبالرغم من مشاعر التفاؤل والحماس المبكرة، قد أخفقت في تحقيق آمال المجتمع الدولي وتطلعاته بإحلال السلم والأمن لغالبية أبناء أقلية الروهينغيا الأكثر تعرضا للاضطهاد. والحقيقة أن جيش ميانمار قد استخدم قوة غير متناسبة ولم يميز بالشكل المناسب بين المهاجمين والمدنيين. كما أفادت بعض التقارير بحدوث اعتقالات تعسفية وحبس وتعذيب واغتصاب جماعي وعمليات قتل انتقامية. وبالرغم من استمرار هذه الأعمال العدائية، يلاحظ مع الأسف أن عدم تحقق توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للعمل على معالجة هذه القضية كجبهة موحدة أمر واضح وبيّن. وقد اتفقت الهيئة، في سعيها إلى التعريف بأوضاع حقوق الإنسان وتجميع معلومات أولية حولها، على الاستمرار بكل حيوية ونشاط في خططها لزيارة ميانمار، أو القيام عوضا عن ذلك بزيارة إلى إحدى بلدان الجوار للقاء اللاجئين الروهينغيا.

وسجلت الهيئة بانشغال بالغ التنامي المقلق لظاهرة الإسلاموفوبيا وجرائم الكراهية ضد المسلمين، واستنتجت أن التهديد الذي تشكله ظاهرة الإسلاموفوبيا على الصعيد العالمي حقيقي للغاية وأن أسباب هذه الظاهرة لا تقتصر فقط على التضليل الإعلامي حول الإسلام، بل تستند كذلك إلى الإيديولوجيات السياسية المتطرفة التي تسخر الخوف أداة لكسب شعبيتها لدى الناس في الغرب في وقت يعبر فيه اللاجئين الحدود فرارا من الاضطهاد والنزاعات الدموية المسلحة. وأعربت الهيئة عن استعدادها لمواصلة العمل سوية مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للضغط من أجل تجريم خطاب الكراهية بجميع أشكاله، بما في ذلك ظاهرة الإسلاموفوبيا،

ومواصلة الجهود الدبلوماسية الدؤوبة لتحسيس المجتمع الدولي بالانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما وافقت على إعداد ومناقشة مشروع أولي لدراسة شاملة حول الإسلاموفوبيا والتصدي للإرهاب خلال هذه الدورة.

وقدم فريق عمل الهيئة المعني بالحق في التنمية استعراضا في إطار متابعته لإعلان أبو ظبي حول الحق في التنمية وقدم الدراسة الأولية لدراسة تحدد مفاهيم ومقاييس الحق في التنمية من منظور الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي للتحديات المطروحة واقتراح السبل التي يتعين سلوكها. وحثت الهيئة الدول الأعضاء في المنظمة، خلال مناقشتها لمشروع هذه الدراسة، على مواصلة النقاش في إطار فريق عمل الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية والتركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والتركيز بشكل خاص على التعاون بين الشمال والجنوب والشراكة العالمية والتنمية العادلة والشاملة للجميع وبأهداف محددة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

ورحب فريق العمل المعني بحقوق المرأة والطفولة بالقرارات المتخذة لتمكين المرأة خلال الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي حول المرأة والتي عقدت في إسطنبول، وحث في الوقت ذاته الدول الأعضاء على مأسسة وتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، وذلك من خلال اتخاذ تدابير ملموسة ضمن سياساتها الوطنية وفي أقرب الآجال. كما دعا الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك إلى تسريع عملية التصديق على النظام الأساسي لمنظمة الإسلامية للمرأة حتى يدخل حيز التنفيذ ويتسنى بالتالي لهذه المنظمة مواصلة عملها. ورحب كذلك بانتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية للمرأة، معربا عن أمله في أن يحدد الاجتماع الأول القادم لهذه اللجنة المقرر عقده يوم 18 مايو 2017 السبل والوسائل اللازمة لتفعيل خطة العمل المذكورة ولتنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي حول المرأة. كما قدمت لفريق العمل نبذة عن مشاركة وإسهامات الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في المؤتمر الوزاري الإسلامي الأول حول حماية الأسرة والذي انعقد في جدة في فبراير 2017.

وتنفذا للتكليف الذي أناطه بها مجلس وزراء الخارجية، ناقشت الهيئة واعتمدت دراسة مستفيضة حول موضوع " الميول الجنسية والهوية الجنسانية في ضوء التفسير الإسلامي والإطار الدولي لحقوق الإنسان "، والتي ستقدم إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية بغرض بحثها وتدارسها. وتتناول هذه الدراسة وعلى نحو مستفيض هذه القضية من منظورها التاريخي والديني والاجتماعي والعلمي وكذا من منظور حقوق الإنسان وتتضمن توصيات عملية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

واعتمدت الهيئة كذلك وثيقة " الترتيبات العملية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان مع المؤسسات المعتمدة للدول الأعضاء والعاملة في مجال حقوق الإنسان " وذلك بغرض تسخير خبراتها بكيفية بناءة وعلى نحو يروم تحقيق النتائج في سبيل النهوض بالمعرفة في مجال حقوق الإنسان.

وأشاد كافة أعضاء الهيئة بالدعم السخي الذي قدمته حكومة المملكة العربية السعودية بتوفيرها لمبنى مستقل لقر سكرتارية الهيئة، وهو ما يعكس مدى التزامها بتعزيز قضية حقوق الإنسان.

وأعرب رئيس الهيئة، السيد محمد سي كي كاغوا، في معرض كلمته الختامية عن صادق امتنانه لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك حكومة المملكة العربية السعودية الذي تستضيف مقر الهيئة، وللأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على دعمه اللوجيستي والمعنوي الدؤوب الذي يضمن السير السلس والفعال لعمل الهيئة، ومؤكدا في ذات الوقت من جديد عزمها الأكيد على العمل سوية مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومع غيرها من المؤسسات المتخصصة الأخرى على المزيد من التطوير والتعزيز لاحترام حقوق الإنسان وحماية المجتمعات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع الهيئة على الرابط التالي: www.oic-iphrc.org